



منظمة التعاون الإسلامي

تقرير الأمانة العامة
لمنظمة التعاون الإسلامي
مقدم إلى
الاجتماع الثاني والثلاثين للجنة المتابعة
المنبثقة عن
اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك)
في منظمة التعاون الإسلامي

أنقرة، الجمهورية التركية

17 - 18 مايو 2016

الفهرس

رقم الصفحة	المحتوى	الرقم
1	مقدمة	1
2	التجارة البينية في إطار منظمة التعاون الإسلامي	2
8	التعاون في مجال النقل	3
9	الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية	4
11	التشغيل والقدرة الإنتاجية	5
13	تنمية قطاع السياحة	6
15	التعاون في القطاع المالي	7
17	دور القطاع الخاص	8
18	الصناديق الخاصة والبرامج الاقتصادية الإقليمية	9
22	المساعدة الاقتصادية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء	10
23	التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى	11
24	برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025	12
28	خلاصة	13

أولاً: مقدمة:

1. منذ تقرير الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي المقدم إلى الدورة الواحدة والثلاثين للكومسيك التي عقدت في اسطنبول، جمهورية تركيا، في الفترة 23-26 نوفمبر 2015، استمرت الجهود المكثفة لضمان التنفيذ السريع لقرارات منظمة التعاون الإسلامي في مجال التعاون الاجتماعي والاقتصادي. وبالإضافة إلى سلسلة من التدخلات من قبل مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة من خلال المشاريع الجارية في مجالات التجارة والبنية التحتية وتنمية الصناعات الزراعية، والتمويل متناهي الصغر، ووضع معايير وإجراءات الأغذية الحلال في منظمة التعاون الإسلامي، والموافقة على برنامج تنفيذي لتنفيذ إطار منظمة التعاون الإسلامي بشأن السياحة للعام 2016-2017، فضلا عن اختيار المدينة المنورة (المملكة العربية السعودية) وتبريز (الجمهورية الإسلامية الإيرانية)، كعاصمتين للسياحة في منظمة التعاون الإسلامي للعامين 2017-2018 على التوالي، ووضع برنامج خاص لآسيا الوسطى، وتدشين المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي (IOFS)، فقد تجلت هذه القضايا بشكل بارز في جدول أعمال منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة قيد الاستعراض.

2. إن انعقاد مؤتمر القمة الإسلامية الثالثة عشرة في اسطنبول يومي 14-15 أبريل 2016 قد مهد الطريق لاعتماد برنامج عمل عشري جديد، اسمه منظمة التعاون الإسلامي - 2025، والذي يشتمل، من بين أهداف أخرى بعيدة المدى، على خطة لزيادة حجم التجارة البينية إلى 25% عن المستوى الحالي البالغ 19.78%. والأهداف الأخرى المتوخاة هي في مجال الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي والنقل والطاقة والصناعة والسياحة والتشغيل والتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

3. إضافة إلى مختلف الأنشطة التي قامت بها الأمانة العامة خلال العام قيد الاستعراض، فإن هذا التقرير سوف يركز على أنشطة مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المتعددة العاملة في المجال الاقتصادي. ووفقا للمسؤوليات القانونية المنوطة بالأمين العام، فقد تحقق إنجاز من خلال عقد الاجتماع التنسيقي السنوي الأول لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي في جدة بمقر منظمة التعاون الإسلامي يومي 7

و8 ديسمبر 2015، وكذلك الاجتماع الأول للجنة الفرعية للتجارة والاستثمار المنبثقة عن الاجتماع التنسيقي السنوي لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي والمنعقد في مراكش بالمغرب يومي 16 و17 مارس 2016. وقد عقد هذان الاجتماعان بغية تسريع وتحديد أولويات عملية تنفيذ مختلف قرارات منظمة التعاون الإسلامي، وفي الوقت ذاته كانا يهدفان إلى خلق التآزر والتعاون الفعال بين مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي وشركاء التنمية الآخرين.

ثانيا: التجارة البينية في إطار منظمة التعاون الإسلامي:

4. خلال السنة قيد الاستعراض، واصلت المنظمة إيلاء أولوية لتنفيذ برامج ومبادرات في مجال تمويل التجارة وتأمين ائتمان الصادرات وتعزيز التجارة من خلال المعارض التجارية وتنظيم المعارض المتخصصة وتطوير السلع الاستراتيجية واتخاذ تدابير تسهيل التجارة. وعليه فقد واصلت التبادلات التجارية البينية في إطار المنظمة الارتفاع منذ 2005. وقد سجل إجمالي حجم تجارة الدول الأعضاء في المنظمة ارتفاعا طفيفا بلغ 7.7% إذ ارتفع من 4.162.52 تريليون دولار أمريكي في 2014 إلى 4.482.08 تريليون دولار أمريكي في 2015. كذلك بلغ إجمالي حجم التجارة البينية في إطار المنظمة 878 مليار دولار أمريكي في 2015م مقارنة ب 802.25 مليار دولار أمريكي في 2014م، أي بزيادة قدرها 9.44%. وفي الوقت نفسه زادت نسبة التجارة البينية في إطار المنظمة من إجمالي تجارة الدول الأعضاء من 19.33% في 2014م إلى 19.78% في 2015م أي بنسبة زيادة تبلغ 2.33%.

5. والميزة الأبرز في القمة الإسلامية الثالثة عشرة هي اعتماد برنامج عمل استراتيجي جديد للعقد المقبل 2016 - 2025 حيث يتضمن هدفا جديدا بنسبة 25% زيادة في التجارة البينية في إطار منظمة التعاون الإسلامي.

تعزيز التجارة:

6. وفقا لذلك، نظمت منظمة التعاون الإسلامي، من خلال أجهزتها المعنية، المعارض التجارية والمعارض المتخصصة التالية، بغية تعزيز التبادلات التجارية وزيادة فرص الوصول إلى السلع والمنتجات الواردة من الدول الأعضاء في المنظمة:

- المعرض الأول للمنتجات العضوية والمحلية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، تونس، الجمهورية التونسية 28 أكتوبر - 1 نوفمبر 2015
: حضر هذا المعرض 405 شركات من 12 دولة عضوا في منظمة التعاون الإسلامي، كما سجل حضور 162000 زائر.
- المعرض الثاني للسياحة والسفر في الدول الإسلامية: تشجيع السياحة العائلية، في الشارقة بالإمارات العربية المتحدة في الفترة من 8 - 10 ديسمبر 2015.
حضر المعرض 125 شركة و13 دولة من الدول الأعضاء. وقد كان المعرض منبرا للشركات المشاركة من أجل تعزيز السياحة الإسلامية وتبادل المعلومات حول آخر المستجدات في هذا القطاع.

7. سيعقد المعرض التجاري الخامس عشر للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في الرياض، المملكة العربية السعودية في الفترة 22- 26 مايو 2016. كما سينظم المنتدى الثاني لأجهزة تشجيع التجارة في الدول الإسلامية، وكذلك منتدى وكالات تشجيع الاستثمار في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، في الرياض يومي 23 و 24 مايو 2016 على التوالي وذلك على هامش المعرض التجاري الخامس عشر للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وسوف يناقش المنتديان جملة أمور منها تشغيل طرائق الشباك الواحد، وتطوير السلع الاستراتيجية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، فضلا عن تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار بين الدول الإسلامية. وبالمثل، سيضع المنتديان آلية وساطة لمنظمة التعاون الإسلامي من أجل تسوية النزاعات المالية، وطرائق إنشاء منتدى وكالات الاستثمار في الدول الإسلامية.

تمويل التجارة وتأمين انتمان الصادرات:

8. أسهمت الزيادة المضطردة في تمويل التجارة من قبل أجهزة المنظمة ذات الصلة، إسهاما ملحوظا في تحفيز القدرة الإنتاجية وتحقيق نمو لا يستهان به في أوساط المشاريع المستفيدة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. إلا أن الانشغال

الأساسي يتمثل في تحديد طريقة جيدة لضمان الوصول إلى مشاريع صغيرة جدا وصغيرة ومتوسطة لتمويل التجارة، خاصة في مختلف الأقاليم الفرعية للمنظمة.

9. خلال السنة قيد الاستعراض، واصلت المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة توسيع نطاق عملياتها الموجهة لتطوير التجارة البينية الإسلامية من خلال تنفيذ مختلف المبادرات مثل برنامج التعاون في التجارة وتعزيزها ودعم السلع الاستراتيجية والوصول إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأقل الدول الأعضاء نموا وبرامج تنمية التجارة البينية مثل مبادرة المعونة من أجل التجارة للدول العربية.

10. إن مبادرة دعم التجارة في أفريقيا هي استراتيجية وضعتها المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة لمدة خمسة أعوام لمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (مبادرة أفريقيا). وقد صممت لتكون خارطة طريق لفريق أفريقيا وتكون بمثابة إطار عمل استرشادي يعمل من خلاله الفريق على مدى خمسة أعوام وينفذ هذه الاستراتيجية بغية الوصول إلى رقم سنوي مستهدف من الاعتمادات يبلغ مليار دولار أمريكي وذلك بنهاية عام 2019، مع الإسهام في الوقت ذاته في تحقيق الأهداف الإنمائية في اقتصاديات دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

11. في عام 2015، زادت اعتمادات تمويل التجارة من المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة بنسبة 16 % لتصل إلى 6.047 مليار دولار أمريكي. وفي العام نفسه، بلغ إجمالي الصرف 4.5 مليار دولار أمريكي. وقد كان توزيع الاعتمادات على حسب المناطق على النحو التالي:

آسيا وبلدان رابطة الدول المستقلة 3.2 مليار دولار أمريكي (53 % من إجمالي الاعتمادات)، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2.2 مليار دولار أمريكي (37 % من إجمالي الاعتمادات)، ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى 590 مليون دولار أمريكي (10 % من إجمالي الاعتمادات).

12. تواصلت إسهامات المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة في القطاع الزراعي لتغطي طيفا عريضا من السلع مما ساعد على خلق وظائف وتحسين الإنتاجية وتخفيف حدة الفقر وتعزيز الأمن الغذائي. وفي عام 2015، بلغت الاعتمادات المخصصة لقطاع الزراعة 733 مليون دولار أمريكي ليحتل هذا القطاع المرتبة

الثانية من حيث تلقي أعلى مخصصات بعد قطاع الطاقة. وخلال عام 2015، اعتمدت المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة 16 عملية في ثماني دول من البلدان الأعضاء. وقد كان غالبية التمويل منصبا في اتجاه دعم السلع التصديرية الأساسية مثل القطن وال فول السوداني والقمح. وتحظى أفريقيا بالنصيب الأكبر في هذا الملف حيث تعد بوركينا فاسو والكاميرون وجامبيا أبرز المستفيدين.

13. الوصول المستدام للطاقة هو المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وله العديد من الآثار على الإنتاجية والأمن الغذائي والتعليم إلى غير ذلك. وفي هذا السياق، تنظر المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة في دعم قطاع الطاقة بوصفه أحد الركائز الأساسية لاستراتيجية المؤسسة وعملياتها في الدول الأعضاء. وفي عام 1436 هـ بلغ تمويل منتجات الطاقة 574 مليون دولار أمريكي من إجمالي الاعتمادات، حظي النفط الخام بنسبة 34% من هذا المبلغ بينما ذهب 40% منه لتمويل المنتجات النفطية.

14. بغية الوصول إلى عدد كبير من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء، تقوم المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة بتوفير تمويل المرابحة للمؤسسات المالية المحلية والبنوك التجارية، التي تقوم بدورها بتقديم التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. في عام 1436 هـ أقرت المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة إجمالي مبلغ 114 مليون دولار أمريكي كتمويل مرابحة من خطوتين لمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتقدم المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة حاليا تمويل المرابحة لثمانى مؤسسات مالية وسيطة في خمس دول وهي نيجيريا وكوت ديفوار وموزمبيق وبوركينا فاسو وتوجو. وبالمثل، وفي عام 1436 هـ، انتهت المؤسسة من مجمع مهم للصادرات بقيمة 350 مليون دولار أمريكي لصالح تورك إكسيم بنك. ويستخدم هذا المرفق لدعم صادرات تركيا عن طريق تقديم التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

15. وبالمثل، زادت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات معاملاتها الخاصة بتوسيع التجارة من خلال تشجيع تدفق الاستثمارات بين الدول الأعضاء. وتنفذ المؤسسة ذلك من خلال تقديم خدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات للمصدرين والمؤسسات المالية والمستثمرين وذلك لتغطية

مخاطر عدم سداد مستحقات الاستيراد الناجمة عن مخاطر تجارية وغير تجارية وسياسية. وتقدم المؤسسة أيضا خدمات إعادة التأمين لوكالات ائتمان الصادرات في الدول الأعضاء.

16. زادت عمليات التأمين التجارية للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات بنسبة 22% حيث بلغت 4.32 مليار دولار أمريكي في 2014 لتصل إلى 5.29 مليار دولار أمريكي في 2015. وبالمثل فقد زادت التعهدات الجديدة بنسبة 8% حيث كانت 3.56 مليار دولار أمريكي في 2014 لتصل إلى 3.83 مليار دولار أمريكي في 2015. وبشكل تراكمي، ومنذ إنشاء المؤسسة، بلغت اعتمادات التأمين الصادرة 27.75 مليار دولار أمريكي وبلغ إجمالي الأعمال المؤمنة 27.49 مليار دولار أمريكي. وقد توقف معدل المطالبات الإجمالي (المطالبات المدفوعة في مقابل الأقساط المحصلة) - المؤشر الرئيسي لأداء عمليات تأمين الائتمان - عند 19%، وهو أقل بشكل ملحوظ من معدل هذه الصناعة. ويذكر أن أكثر ست دول استفادت من خدمات المؤسسة منذ إنشائها وحتى عام 1436 هـ هي: السعودية (24.00%) والإمارت العربية المتحدة (12.77%) والبحرين (10.92%) ومصر (7.50%) وباكستان (7.15%) وتركيا (5.25%).

تسهيل التجارة

17. جددت الأمانة العامة دعوتها للدول الأعضاء لتنفيذ مختلف الصكوك التجارية متعددة الأطراف السارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

18. خلال السنة قيد الاستعراض، صدقت كل من مملكة البحرين ودولة الكويت على قواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضلية التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي. كما قدمت المملكة المغربية قائمة منتجاتها المندرجة في إطار نظام الأفضلية التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي في 18 يوليو 2014م. وعليه، يمكن الآن للجنة المفاوضات التجارية الخاصة بنظام الأفضلية التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي أن تتعدت لتبدأ التنفيذ الفوري لآلية منظمة التعاون الإسلامي لتسهيل التجارة. ويتضمن هذا التقرير ملحقا يبين وضع توقيع وتصديق اتفاقيات منظمة التعاون الإسلامي في المجال

الاقتصادي حتى 30 فبراير 2014م. وفي هذا الصدد، نظم مكتب تنسيق الكومسيك، بالتعاون مع اتحاد غرف التجارة في تركيا، حلقة دراسية للدول الأعضاء المشاركة في نظام الأفضلية التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي، وذلك في أنقرة، تركيا يومي 26 و27 يناير 2015م لبحث آخر المستجدات المتعلقة بتطبيق هذا النظام.

19. لذلك، فإنه من الملائم تجديد الدعوة للدول الأعضاء التي لم تكمل بعد عمليات التوقيع أو التصديق على اتفاقيات منظمة التعاون الإسلامي في المجال الاقتصادي، للمبادرة بذلك في أقرب فرصة ممكنة. وفي هذا السياق، قد ترغب الدول الأعضاء التي وقعت أو صادقت على نظام الأفضلية التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي، في تقديم قوائمها وفقا لأحكام قراري مجلس وزراء الخارجية والكومسيك الواردين في هذا الشأن. ويشمل ذلك تقديم حصصها السنوية المحددة من التخفيض إلى جانب قوائم المنتجات (برامج الامتيازات، وعينة من الشهادات والأختام التي تستخدم في جماركها وإكمال تشريعاتها الداخلية وتدابيرها الإدارية ذات الصلة).

20. كذلك، ووفقا لهدف تسهيل التبادلات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، انعقدت ورشة عمل حول "مبادرة النافذة الموحدة، والتجارة الإلكترونية في منظمة التعاون الإسلامي، ودورها في تعزيز التجارة بين الدول الأعضاء في المنظمة" وذلك في الدار البيضاء، المملكة المغربية يومي 9 و10 نوفمبر 2010. وقد كان الهدف الرئيسي لورشة العمل هذه هو تبادل المعرفة والخبرات وأفضل الممارسات بين المشاركين فيما يتعلق بتنفيذ برامجهم الوطنية لتسهيل التجارة، وتعزيز تطوير وتنفيذ مشاريع النافذة الموحدة والتجارة اللا ورقية في الدول الإسلامية. وطلبت ورشة العمل من كل من المركز الإسلامي لتنمية التجارة (مركز الدار البيضاء) والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة وضع خارطة طريق وشروط مرجعية لتنفيذ مبادرة النافذة الموحدة في الدول الأعضاء.

معايير وإجراءات منظمة التعاون الإسلامي للأغذية الحلال:

21. وفقا لقرار الدورة الثانية والأربعين لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في الكويت بدولة الكويت يومي 27 و28 مايو 2015م، نظمت الأمانة العامة، بالتنسيق مع

مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، منتدى منظمة التعاون الإسلامي لأطراف المعنية بتوحيد معايير وإجراءات الأغذية الحلال وذلك في مقر الأمانة العامة في جدة بالمملكة العربية السعودية يومي 9 و10 ديسمبر 2015. وقد حضر المنتدى نحو 78 مشاركاً من 23 دولة بالإضافة إلى مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي.

22. وقد خرج المنتدى باتفاق بين مختلف أصحاب المصلحة المعنيين بتوحيد المعايير الحلال، كما أرفقت جميع المتغيرات إلى المعايير الحلال المتفق عليها في إطار منظمة التعاون الإسلامي. كما جرى الاتفاق أيضاً على ضرورة استحداث هيئة مستقلة للاعتماد وذلك بغية تفعيل المبادئ التوجيهية المعتمدة في منظمة التعاون الإسلامي بشأن هيئات اعتماد الحلال التي تعطي الاعتماد لهيئات إصدار الشهادات الحلال، فضلاً عن ضرورة إيجاد آلية لضمان الاعتراف المتبادل بشهادات الحلال بين دول منظمة التعاون الإسلامي.

ثالثاً: التعاون في مجال النقل

أنشطة الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر:

23. عقد الاجتماع السادس والثلاثون للجنة التنفيذية والدورة السابعة والعشرون للجمعية العامة لمنظمة الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر، في دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة يوم 12 نوفمبر 2014م. وأسفر الاجتماع عن توقيع مذكرة تفاهم مع ثلاث شركات للنقل البحري وبناء السفن وهي: جمعية الإمارات للتصنيف (تصنيف)، والشركة العربية لبناء وإصلاح السفن، والاتحاد العربي للنقل البحري. والهدف من مذكرات التفاهم هذه هو تعزيز التعاون بين هذه المؤسسات والدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجال تصنيف السفن والاستشارات الفنية وخدمات التدريب والشهادات البحرية وبناء السفن. كما عقد الاجتماع السنوي لمنظمة الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر لسنة 2015م في دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة يوم 21 أكتوبر 2015م.

رابعاً: الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية:

24. بعد انعقاد الدورة الحادية والثلاثين لكومسيك في اسطنبول، تركيا، في نوفمبر 2015، واصلت الأمانة العامة اتخاذ الإجراءات اللازمة لعقد الجلسة الافتتاحية للجمعية العمومية للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، والمؤتمر الإسلامي الوزاري السابع للأمن الغذائي والتنمية الزراعية وذلك في أستانا، كازاخستان، في الفترة من 26 - 28 أبريل 2016.

25. وفي هذا الإطار، فمن المشجع ملاحظة أنه منذ نوفمبر الماضي، وقع بلدان آخرون من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وهما مصر وكوت ديفوار، على النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي. إضافة إلى ذلك، صادقت كل من النيجر وبوركينا فاسو على النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي. وبذلك يصل عدد الدول الموقعة على النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي إلى 25 دولة بينما بلغ عدد من صادقوا عليه 3 دول.

26. وبالمثل، ونظراً للأهمية الاستراتيجية للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، فقد دعت القمة الإسلامية الثالثة عشرة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى الانضمام إلى النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي فضلاً عن الإسراع في المصادقة عليه وذلك لضمان تفعيل المنظمة. كما دعت القمة الإسلامية أيضاً الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى المشاركة الفاعلة وعلى مستوى عال، في الجلسة الافتتاحية للجمعية العمومية للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي في كازاخستان وذلك في أبريل 2016.

الجلسة الافتتاحية للجمعية العمومية للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي في كازاخستان

27. عقدت الجلسة الافتتاحية للجمعية العمومية للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي في أستانا، كازاخستان في الفترة من 26 - 28 أبريل 2016. وخلال الجلسة الافتتاحية للجمعية العمومية انتخب المجلس التنفيذي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي المكون من ثمانية أعضاء، كما عين مدير عام مؤقت لسكرتارية المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي. وبالإضافة إلى ذلك فقد بحثت الجمعية العمومية واعتمدت خطة عمل

للمنظمة لمدة خمسة أعوام تهدف إلى السعي لتنفيذ برامج تحقق مكاسب سريعة بغية الإسراع بعملية التبادل والتعاون بين الدول الأعضاء في المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي. ومن بين هذه البرامج إنشاء قاعدة بيانات شاملة وإجراء بحوث بشأن جميع جوانب الأمن الغذائي وإنشاء صندوق للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في مجال الزراعة ووضع برامج إقليمية للأمن الغذائي.

المؤتمر الإسلامي الوزاري السابع للأمن الغذائي والتنمية الزراعية

28. عقد المؤتمر الإسلامي الوزاري السابع للأمن الغذائي والتنمية الزراعية في أستانا، كازاخستان في الفترة من 26 - 28 أبريل 2016، وذلك بالتزامن مع انعقاد الجلسة الافتتاحية للجمعية العمومية للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي. وقد بحث المؤتمر الإسلامي الوزاري السابع للأمن الغذائي والتنمية الزراعية الطرائق العملية لتنفيذ مختلف المقررات الصادرة عن المؤتمرات الوزارية السابقة، كما نظر في العلاقة بين المؤتمر والمؤسسة المتخصصة الجديدة وهي المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي.

29. أكد مؤتمر أستانا من جديد على ضرورة أن تخصص الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مزيداً من الموارد من ميزانياتها الوطنية للتنمية الزراعية وبرامج الأمن الغذائي وذلك وفقاً لقرار منظمة التعاون الإسلامي المعني بتخصيص 6% من الميزانية الوطنية لهذا الغرض. كما حث المؤتمر الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على مواصلة دعمها للمشاريع العابرة للحدود والإقليمية الرامية إلى تعزيز التعاون بين دول منظمة التعاون الإسلامي في مجال الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي.

30. كما طلب وزراء الزراعة في منظمة التعاون الإسلامي من المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي إجراء مزيد من الدراسة حول إنشاء مستودع الأمن الغذائي لدول منظمة التعاون الإسلامي وذلك وفقاً لتوصية صدرت عن المؤتمر الإسلامي الوزاري الرابع للأمن الغذائي والتنمية الزراعية، وكذلك إعداد دراسة تفصيلية فيما يتعلق باستحداث إطار تعاون ضمن منظمة التعاون الإسلامي في هذا المجال.

31. فيما يتعلق بخطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للقطن، دعا المؤتمر مرة أخرى الدول الأعضاء المعنية إلى إعادة تقديم مشاريعها المختلفة المتعلقة بالقطن، المعتمدة

ضمن هذه الخطة، وذلك بصيغة شاملة مقبولة مصرفياً، وإلى إبداء اهتمام كبير بالمشاريع الجديدة التي يتم تحديدها بغية تعزيز التعاون في هذا القطاع الاقتصادي الحيوي.

خامساً: التشغيل والقدرة الإنتاجية

المؤتمر الإسلامي الثالث لوزراء العمل

32. أكد المؤتمر الثالث لوزراء العمل بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، المنعقد في العاصمة الإندونيسية جاكرتا، في الفترة من 28 - 30، أكتوبر 2015، على دعمه لمواصلة تنفيذ البرنامج التنفيذي الخاص بإطار منظمة التعاون الإسلامي للتعاون في مجال العمل والتشغيل والحماية الاجتماعية. كما اعتمد المؤتمر النظام الأساسي لمركز العمل التابع لمنظمة التعاون الإسلامي في باكو، وطلب من الأمانة العامة رفعه إلى مجلس وزراء الخارجية للمصادقة عليه. كما أكد المؤتمر على الحاجة إلى زيادة تعزيز تطبيق السلامة والصحة المهنية للعمال، والعمل على تعزيز هجرة العمال على نحو عادل وآمن ومنظم، من خلال القوانين واللوائح الوطنية ذات الصلة. ومن أجل تحقيق هذا المطلب، أقر المؤتمر المبادئ التوجيهية العامة للسلامة والصحة المهنية الرامية إلى حماية العامل من مخاطر وأخطار العمل، مع مراعاة تحسين الإنتاجية. كما صدرت عن المؤتمر عدة قرارات من بينها دعوة البنك الإسلامي للتنمية إلى توسيع دائرة برنامج دعم تشغيل الشباب ليشمل جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛ وعزم الدول الإسلامية على تحسين أوضاع الشباب والنساء وذوي الإعاقة، وتذليل العقبات التي تواجههم في إيجاد عمل لائق والمحافظة عليه، بالإضافة إلى تعزيز التعاون الفني، وتبادل الممارسات الجيدة في مجال العمل والتشغيل والحماية الاجتماعية.

33. كما رحب المؤتمر بالعرض التي تقدمت به دولة إندونيسيا لتنظيم ورشة عمل حول أبحاث ودراسات المفاهيم والممارسات الإسلامية ذات الصلة بقضايا التشغيل خلال عام 2016. وتعمل الأمانة العامة حالياً مع الجهات المعنية في اندونيسيا على وضع الترتيبات اللازمة لعقد ورشة العمل سائلة الذكر.

إطار منظمة التعاون الإسلامي للتعاون في مجال العمل والتشغيل والحماية الاجتماعية

34. على ضوء القرار الصادر عن المؤتمر الإسلامي الثالث لوزراء العمل، طلبت الأمانة العامة من أعضاء اللجنة التوجيهية المعنية بتنفيذ إطار منظمة التعاون الإسلامي للتعاون في مجال العمل والتشغيل والحماية الاجتماعية، تقديم برنامج أنشطتها للعام 2016 الخاص بتنفيذ البرنامج التنفيذي لإطار منظمة التعاون الإسلامي. وتشمل الأنشطة المدرجة بالبرنامج التنفيذي ما يلي: وضع برامج خاصة بالسلامة والصحة المهنية والصحة في مكان العمل؛ إنشاء مرصد تابع لمنظمة التعاون الإسلامي يعني بالعمل والتدريب المهني؛ والحماية القانونية للموظفين والتشريعات الخاصة بسوق العمل؛ وحماية الضمان الاجتماعي للعمال؛ وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات في مجال القضايا العمالية، بالإضافة إلى بعض الأنشطة الأخرى.

مكان انعقاد المؤتمر الإسلامي الرابع لوزراء العمل

35. طلب المؤتمر الإسلامي الثالث لوزراء العمل من الأمانة العامة التشاور مع الدول الأعضاء بشأن تحديد مكان انعقاد المؤتمر الإسلامي الرابع لوزراء العمل وموعد انعقاده خلال عام 2017. وفي وقت لاحق، تقدمت حكومة المملكة العربية السعودية مشكورة بعرض استضافة المؤتمر الإسلامي الرابع لوزراء العمل خلال العام 2017.

الاجتماع الثالث لشبكة منظمة التعاون الإسلامي للسلامة والصحة المهنية

36. ينظم مركز سيسريك، بالتعاون مع وزارة العمل والضمان الاجتماعي بجمهورية تركيا، الاجتماع الثالث لشبكة منظمة التعاون الإسلامي للسلامة والصحة المهنية، في اسطنبول، تركيا، يوم 8 مايو 2016، وذلك على هامش المؤتمر الدولي الثامن بشأن السلامة والصحة المهنية المزمع عقده خلال الفترة من 8-11 مايو 2016. وسيتناول الاجتماع الأنشطة المنفذة منذ تاريخ إنشاء الشبكة في عام 2011. كما سيناقش الاجتماع تنفيذ المبادئ التوجيهية العامة للسلامة والصحة المهنية التي أقرها المؤتمر الإسلامي الثالث لوزراء العمل المنعقد في العاصمة الاندونيسية جاكرتا.

سادسا: تنمية قطاع السياحة

الدورة التاسعة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة

37. عقدت الدورة التاسعة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة في نيامي بجمهورية النيجر، خلال الفترة من 21-23 ديسمبر 2015. وشارك في المؤتمر ممثلون عن 17 دولة عضوا، من بينهم وزراء للسياحة ورؤساء للوفود، بالإضافة إلى ممثلين عن مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، وممثلين عن منظمات إقليمية. واعتمد المؤتمر القرار المتعلق بتنمية السياحة، والبرنامج التنفيذي الخاص بتنفيذ إطار منظمة التعاون الإسلامي بشأن السياحة، للعامين 2016-2017.

38. ناقشت الدورة التاسعة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة القرار الصادر عن الاجتماع الخامس للجنة التنسيق المعنية بالسياحة، الذي عقد في 22 ديسمبر 2015 في نيامي، النيجر، والخاص باختيار المدينة المنورة بالمملكة العربية السعودية مدينة السياحة الإسلامية للعام 2017، ومدينة تبريز بالجمهورية الإسلامية الإيرانية للعام 2018.

39. استعرض المؤتمر الأنشطة الخاصة بالاحتفال باختيار القدس الشريف مدينة السياحة الإسلامية للعام 2015، كما أحاط علماءً بتقرير وتوصيات ورشة العمل بشأن تعزيز الإمكانيات السياحية لمدينة القدس الشريف، التي عقدت بمدينة اسطنبول، تركيا خلال الفترة من 24-25 نوفمبر 2015. وفي حين أشاد المؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة بالمشاريع المختلفة التي قدمها كل من سيسريك والمركز الإسلامي لتنمية التجارة ومركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسیکا)، بمناسبة الاحتفال باختيار مدينة كونيا مدينة السياحة الإسلامية للعام 2016، فقد دعا جميع الدول الأعضاء إلى إرسال خططهم بشأن الاحتفال ذاته إلى الأمانة العامة.

40. اعتمد المؤتمر أيضا قرارات متعددة بشأن كيفية الإسراع في تنفيذ إطار منظمة التعاون الإسلامي بشأن السياحة، بما في ذلك الأنشطة التي تقوم بها الجهات المختلفة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي المعنية بمجال تعزيز قطاع السياحة. ووافق المؤتمر على إنشاء فريق العمل المعني بالسياحة الإسلامية وكذلك أيضاً فريق العمل المعني بالتسويق السياحي. وسترأس دولة جمهورية إندونيسيا فريق العمل المعني بالسياحة

الإسلامية، في حين سترأس دولة ماليزيا فريق العمل المعني بالتسويق السياحي، وذلك بوصفهما جهتي تنسيق.

41. كما تناول المؤتمر عددا من القضايا ذات الصلة بتنفيذ إطار منظمة التعاون الإسلامي بشأن السياحة، وأكد مجدداً على ضرورة تطوير البنية الأساسية السياحية؛ وتعزيز المنتجات السياحية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية؛ وترويج السياحة الإسلامية على المستوى الدولي، ووضع برنامج عمل خاص باستراتيجية التسويق السياحي، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجال السياحة وتيسير الإجراءات ذات الصلة؛ وتسهيل حركة السائحين بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. كما رحب المؤتمر بالعرض المقدم من دولة مصر لاستضافة معرض السياحة الثالث للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي عام 2017، كما رحب كذلك بعرض الجمهورية الإسلامية الإيرانية لاستضافة النسخة الرابعة من المعرض ذاته عام 2018. وسوف تستضيف جمهورية بنجلاديش الشعبية المؤتمر العاشر لوزراء السياحة بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في عام 2017.

المشروع الإقليمي لتنمية السياحة المستدامة داخل شبكات المنتزهات والمحميات عبر الحدود في غرب أفريقيا

42. عقد الاجتماع الثالث عشر للجنة التوجيهية المعنية بالمشروع الإقليمي لتنمية السياحة المستدامة داخل شبكات المنتزهات والمحميات عبر الحدود في غرب أفريقيا، بمدينة الدار البيضاء، المملكة المغربية، خلال الفترة من 15-17 فبراير 2016. وشارك في الاجتماع وفود الدول الأعضاء باللجنة وممثلون عن المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية. واعتمد الاجتماع برنامج الأنشطة للعام 2016 وحث الدول الأعضاء المشاركة على تقديم مشاريعهم الوطنية في صيغة مقبولة مصرفياً، لاتخاذ الإجراءات اللازمة حيال ذلك. كما نظم كل من المركز الإسلامي لتنمية التجارة ويسيريك، ورشة عمل حول "كيفية إطلاق المشاريع السياحية".

معرض السياحة الثاني للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

43. امتثالاً للقرار الصادر عن الدورة الثامنة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة، عقد معرض السياحة الثاني للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بإمارة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، خلال الفترة من 8-10 ديسمبر 2015، تحت رعاية صاحب السمو الشيخ الدكتور/ سلطان بن محمد القاسمي، عضو المجلس الأعلى للاتحاد بدولة الإمارات العربية المتحدة وحاكم إمارة الشارقة. وشارك في الاجتماع نحو 125 شركة، ممثلة عن 13 دولة عضوا في منظمة التعاون الإسلامي.

سابعاً: التعاون في القطاع المالي

البنوك المركزية والسلطات النقدية بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

44. تأجل الاجتماع السنوي للبنوك المركزية والسلطات النقدية بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والذي كان من المقرر عقده في باراماريبو، سورينام، خلال الفترة من 23-24 أكتوبر 2015. وتقرر تأجيل الاجتماع نظراً لقلّة عدد الدول الأعضاء التي أكدت مشاركتها. وفي الوقت الراهن، يقوم مركز سيسريك، بصفته الجهة الداعية للاجتماع، بالتنسيق مع السلطات المضيفة، لتحديد موعد جديد للاجتماع سالف الذكر.

تنمية مؤسسات التمويل متناهي الصغر

45. لطالما كانت منظمة التعاون الإسلامي منشغلة بمعالجة المشاكل الناجمة عن نقص الاستثمار وقلّة الموارد اللازمة لدعم جهود التنمية في الدول الأعضاء، خاصة بين الفئات الفقيرة والضعيفة. وفي هذا الصدد، أصبح تنويع مصادر التمويل أمراً بالغ الأهمية، كما لا يقل أهمية عن ذلك النظر في الطلب المتزايد على الموارد المالية.

46. بالأخذ بعين الاعتبار أهمية التمويل متناهي الصغر في تخفيف حدة الفقر وتمكين الفقراء ومحدودي الدخل، فقد شرعت منظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها ذات الصلة في وضع عدة برامج إنمائية معنية بالتمويل متناهي الصغر. وتشمل هذه البرامج: البرنامج الإنمائي للتمويل متناهي الصغر التابع للبنك الإسلامي للتنمية، وبرنامج دعم التمويل متناهي الصغر الممول من صندوق التضامن الإسلامي للتنمية بقيمة 500

مليون دولار، إلى غير ذلك من البرامج الأخرى. وفي إطار البرنامج الإنمائي للتمويل متناهي الصغر التابع للبنك الإسلامي للتنمية، ينفذ حاليا عدد من المشاريع المتعلقة بالتمويل متناهي الصغر في كل من بنجلاديش واندونيسيا والسودان والسنغال وتونس ومصر وباكستان وطاجيكستان. وبطريقة مماثلة، وافق صندوق التضامن الإسلامي للتنمية، حتى الآن، ضمن إطار برنامج دعم التمويل متناهي الصغر، على تمويل عدد من المشاريع بقيمة 111,47 مليون دولار في العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

47. ومن أجل التغلب على العوائق التي تحول دون التوسع في خدمات التمويل متناهي الصغر وتعزيز التنمية المستدامة للتمويل متناهي الصغر في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ستقوم الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية بتنظيم ندوة حول التمويل الإسلامي متناهي الصغر للحد من الفقر في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، في بوجور، جمهورية إندونيسيا يومي 14-15 مايو 2016، وذلك على هامش الاجتماع السنوي الحادي والأربعين لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية. ويكمن الهدف من تنظيم هذه الفعالية إلى إطلاق منبر لتبادل وتعميق التفاهم حول النماذج الإسلامية للتمويل متناهي الصغر، والممارسات الجيدة والحوكمة والمعايير التي وضعتها البنوك المركزية والمؤسسات الإسلامية للتمويل متناهي الصغر في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ويعد أحد الأهداف الرئيسية لهذا الحدث أيضا هو استعراض واستكمال البرنامج الخاص بالتمويل الإسلامي متناهي الصغر للحد من الفقر ونقل القدرات، الذي سيستغرق تنفيذه 3 سنوات. وسيكون هذا البرنامج منتدى لتبادل المعلومات والتواصل والدعم والبحث وبناء القدرات المتعلقة بالشمول المالي في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي وخارجها.

تنمية التمويل الإسلامي الاجتماعي

48. يحظى التمويل الإسلامي الاجتماعي، مثل الزكاة والأوقاف، بأهمية كبيرة ضمن جدول أعمال التنمية في منظمة التعاون الإسلامي، باعتباره أداة فعالة لحشد الأموال اللازمة لمعالجة مشكلة الإقصاء المالي التي تواجه المشروعات متناهية الصغر والصغيرة

والمتوسطة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وذلك في إطار مبادرات التخفيف من وطأة الفقر.

49. وفي هذا الإطار، أصدر المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب تقريره الثاني حول المالية الاجتماعية الإسلامية عام 2015، والذي يقدم التوجهات التاريخية والتحديات والآفاق المستقبلية لمختلف فئات قطاع المالية الاجتماعية الإسلامية في ستة بلدان أفريقية وهي: السودان ونيجيريا وكينيا وموريشيوس وجنوب أفريقيا وتنزانيا. فضلاً عن ذلك استمر المعهد في عقد أنشطة تدريبية في دول أعضاء مختلفة في مجال تطوير قطاع المالية الاجتماعية الإسلامية.

50. وفي السياق ذاته، أطلق الاجتماع التنسيقي السنوي الأول لمؤسسات المنظمة الذي عُقد في جدة يومي 7 و8 ديسمبر 2015 عملية تنظيم ورشة حول المالية الاجتماعية الإسلامية ومنتدى لمؤسسات ومقدمي الزكاة في الدول الأعضاء في المنظمة خلال العام الحالي. ويأتي ذلك في ضوء ضرورة تنفيذ الفتوى التي أصدرها مجمع الفقه الإسلامي الدولي بشأن استثمار أموال الزكاة في مشاريع مريحة.

ثامناً: دور القطاع الخاص

الجمعية العمومية الثانية والثلاثون والاجتماع الثالث والعشرون لمجلس إدارة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعية والزراعة

51. عُقد الاجتماع الثاني والثلاثون للجمعية العمومية والاجتماع الثالث والعشرون لمجلس إدارة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة في جدة بالمملكة العربية السعودية يومي 30 و31 مارس 2016. واستعرض الاجتماعان البرامج الجارية والأنشطة القائمة للغرفة، مع الإشارة بشكل خاص إلى القضايا المتعلقة بالعلامة التجارية ومنتجات الحلال وشهادات الحلال، وحشد الموارد، من بين قضايا أخرى. ومن الأنشطة التي تعتمدهم الغرفة تنظيمها عام 2016: الاجتماع السابع عشر للقطاع الخاص في البلدان الإسلامية، والمنتدى التاسع لسيدات الأعمال في البلدان الإسلامية، ومعرض المبادرات التجارية، ومنتدى غرف التجارة، ومؤتمر أصحاب الأعمال، وإطلاق جوائز الامتياز. ورحب الاجتماعان بعرض الجمهورية التركية استضافة الاجتماع الرابع والعشرون لمجلس إدارة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة في كونيا بتركيا في الربع الأخير من عام 2016.

52. كما سيعقد المنتدى التاسع لسيدات الأعمال في البلدان الإسلامية في الرياض بالمملكة العربية السعودية في 24 مايو 2016، فيما سيعقد الاجتماع السابع عشر للقطاع الخاص في إحدى البلدان الأعضاء في المنظمة عام 2016 حول موضوع "استكشاف الفرص الكامنة في قطاعي النسيج والألبسة في الدول الأعضاء في المنظمة". ومن بين الأنشطة الأخرى البارزة التي تعترم الغرفة تنظيمها عام 2016: معرض المبادرات التجارية، ومنتدى غرف التجارة، ومؤتمر أصحاب الأعمال، وإطلاق جوائز الامتياز.

تاسعاً: الصناديق الخاصة والبرامج الاقتصادية الإقليمية

صندوق التضامن الإسلامي للتنمية:

53. أعربت القمة الإسلامية الثالثة عشرة التي عُقدت في اسطنبول بالجمهورية التركية يومي 14 و 15 أبريل 2016 عن تقديرها للمساهمات العديدة التي قدمتها الدول الأعضاء لصندوق التضامن الإسلامي للتنمية، وأثنت على تدخلات الصندوق المختلفة والتي بلغ حجمها التراكمي 562 مليون دولار أمريكي. كما تدارس الاجتماع ضرورة زيادة أثر تدخلات الصندوق على زيادة دعم التمويل الأصغر والتدريب المهني والأمن الغذائي وتحسين الخدمات الاجتماعية والاقتصادية المقدمة للفئات الضعيفة في البلدان الإسلامية، وكذا الوصول إلى رأسماله المستهدف البالغ 10 مليارات دولار. ودعا الاجتماع الدول الأعضاء إلى الوفاء بتعهداتها وإلى الإعلان عن التزامات جديدة بما في ذلك تخصيص وقف للصندوق. ودعا الاجتماع أيضاً مؤسسات القطاع الخاص وأصحاب الأرصد الصافية الكبيرة في الدول الأعضاء في المنظمة إلى المشاركة في الصندوق. وجدد الاجتماع التزامه بحشد استثمارات في إطار المنظمة من خلال دعم المنتجات المالية الإسلامية والمالية الاجتماعية الإسلامية.

54. نفذ الصندوق منذ أن أنشأته القمة الإسلامية الاستثنائية الثالثة عام 2005 برامج ومشاريع مختلفة في مجالات القضاء على الفقر وبناء القدرات في الدول الأعضاء في المنظمة، وأنشأ خلال مدة استراتيجيته الخماسية برامج رئيسية مثل برنامج محو الأمية الوظيفية (VOLIP)، وبرنامج دعم التمويل الأصغر، وبرنامج القرى المستدامة.

55. صدرت إلى الآن الموافقة على عدد من المشاريع في إطار هذين البرنامجين بقيمة إجمالية بلغت 247,52 مليون دولار (136,05 مليون دولار لبرنامج محو الأمية الوظيفية

و111,47 مليون دولار لبرنامج دعم التمويل الأصغر). وبلغت مساهمات الصندوق و74,53 مليون دولار (50,01 مليون دولار لبرنامج محو الأمية الوظيفية 24.52 مليون دولار لبرنامج دعم التمويل الأصغر). وخصص القسط الأكبر إلى الاعتمادات للبلدان الإفريقية.

56. وتتمثل أبرز المجالات التي تم التركيز عليها في: (1) الزراعة (وتشمل التنمية الريفية)، والتي استأثرت بحوالي 24% من تمويل الصندوق. ومن أبرز المستفيدين من هذه العمليات الدول الأعضاء الأقل نمواً، إذ حصلت على أكثر من 80% من التمويل. وقد نُفذ 61% من هذه الاعتمادات في أفريقيا، و15% لرابطة الدول المستقلة، و12% لبلدان آسيا والشرق الأوسط.

57. وبلغ حجم اعتمادات الصندوق التراكمية حتى نهاية سبتمبر 2015 ما مجموعه 562,2 مليون دولار أمريكي. وصُرفت 19,6 مليون دولار من هذا المبلغ على شكل منح. وتجدر الإشارة إلى أن قيمة المشاريع التي مؤّلت من اعتمادات الصندوق بلغت 2,7 مليار دولار، لتبلغ بذلك معدل الزيادة الذي يقدر بـ 1 إلى 5 (أي أن كل دولار يقدمه الصندوق يحشد حوالي 5 دولارات من التمويل الخارجي).

58. وبلغ إجمالي الأموال التي صُرفت إلى الآن 97,33 مليون دولار مقابل 81,9 مليون دولار حتى نهاية 2014. ومع تزايد عدد المشاريع التي أقرها الصندوق والتي تستجيب لمعايير الصرف، من المتوقع أن تواصل الأموال المصروفة منحها التصاعدي.

59. ورغم انقضاء ثماني سنوات على بدء عمليات الصندوق عام 2008 والانتهاء من استراتيجيته الخماسية (2008-2012)، لا يزال الصندوق يعاني من صعوبات جراء تدني مستوى الموارد المحشودة مقارنة برأسماله المستهدف البالغ 10 مليارات دولار. وقد بلغ مستوى المساهمات الرأسمالية المتعهد بها للصندوق حتى 15 أكتوبر 2015 ما مجموعه 2,68 مليار دولار أمريكي، منها مبلغ 1,68 مليار دولار تعهدت به 44 من الدول الأعضاء ومبلغ مليار دولار تعهد البنك الإسلامية للتنمية بتقديمه. وبلغ إجمالي المساهمات التي تم التوصل بها إلى الآن 2,42 مليار دولار، سدد منها البنك 850 مليون دولار، بينما سددت الدول الأعضاء 1,57 مليار دولار.

60. وفي ضوء الصعوبات المذكورة، يحتاج الصندوق بصورة عاجلة إلى أموال من أجل توسيع نطاق أنشطته الرامية إلى التخفيف من وطأة الفقر وتحسين الخدمات الاجتماعية والبنى التحتية. وفي هذا الصدد، فإن الدول الأعضاء مدعوة إلى أن تقي مشكورة بتعهداتها وإلى أن تقدم التزامات مالية إضافية. وانسجماً مع قرار القمة الإسلامية الحادية عشرة، فإن الدول الأعضاء مدعوة كذلك إلى تقديم ممتلكات عقارية لإنجاز مشاريع وافية وذلك كمساهمة عينية منها في موارد الصندوق، علاوة على طلب تشجيع مؤسسات القطاع الخاص في الدول الأعضاء على المساهمة في أموال الصندوق.

61. وانسجماً مع القرار الصادر عن مجلس وزراء الخارجية في دورته الثانية والأربعين، انتهت الأمانة العامة من الترتيبات اللازمة لعقد مؤتمر لتقديم التعهدات بالتزامن مع الاجتماع القادم لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية المزمع عقده في جاكرتا بإندونيسيا في مايو 2016. وفي نفس السياق طُلب من الدول الأعضاء تقديم ممتلكات عقارية لمشاريع الوقف كمساهمة عينية في أموال الصندوق.

62. ومن المنتظر أن تدر جلسة حشد الموارد موارد لهذه المؤسسة الهامة التابعة للمنظمة والمعنية بالتخفيف من وطأة الفقر، وبالتالي البدء في مشاريع إضافية في القطاعات الاستراتيجية الثلاثة للتمويل الأصغر، والتدريب المهني والأمن الغذائي.

البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا

63. كما تم إطلاع الدورة الحادية والثلاثين للكومسيك، فقد استكملت مرحلة الموافقة في إطار البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا في نوفمبر 2012، وقد نتجت عنها الموافقة على 480 مشروعاً في 22 دولة من الدول الأفريقية الأعضاء في المنظمة. وتبرز النجاحات التي تحققت خلال تنفيذ البرنامج إلى أهمية تعميم الإقليمية الاقتصادية للنهوض بالتعاون الإسلامي البيني كوسيلة لتحقيق التكامل الاقتصادي السريع في الدول الأعضاء.

64. وانسجماً مع البيان الختامي للقمة الإسلامية الثالثة عشرة، تعمل الأمانة العامة حالياً، بالتعاون مع مؤسسات المنظمة ذات الصلة على إعداد سياسة/استراتيجية للتكامل الإقليمي ستوفر إطاراً عاماً لصياغة برامج اقتصادية إقليمية للمنظمة لفائدة الدول الأعضاء في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولانسجام مع مثل هذه المبادرات. ومن المتوقع أن تعتمد هذه السياسة على دعامين تعزز كل منهما الأخرى، وأولهما دعم المشاريع

المتكاملة العابرة للحدود، وثانيهما تعزيز التجارة والاستثمار بين الدول الأعضاء في المنظمة. لهذا من المنتظر أن تُشكل صياغة برنامج خلف للبرنامج الخاص لتنمية أفريقيا إحدى العناصر المركزية لسياسة/ استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي للتكامل الإقليمي.

برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي للتعامل مع آسيا الوسطى

65. أعد البنك الإسلامي للتنمية البرنامج الخاص لآسيا الوسطى في إطار برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي للتعاون مع آسيا الوسطى بتنسيق وثيق مع الأمانة العامة. ويرتكز البرنامج الخاص لآسيا الوسطى على ثلاثة من بين الأولويات السبع لخطة العمل، ألا وهي التجارة والنقل، والزراعة، والطاقة. ويرمي هذا البرنامج الخماسي (2016-2020) إلى دعم المشاريع التي تُحدث أثراً إقليمياً كبيرة لاستخدام موارد مختلفة. ويبلغ إجمالي التمويل التقديري للبرنامج 6 مليارات دولار منها 2.500 مليون دولار من الموارد الرأسمالية العادية للبنك الإسلامي للتنمية، و375 مليون دولار كاعتمادات إقليمية تفضيلية، و1.250 مليون دولار لتمويل التجارة، و500 مليون دولار لتمويل القطاع الخاص، و1.375 مليون دولار عن طريق حشد الموارد والتمويل.

66. في هذا الإطار عُقدت ورشة للتشاور الإقليمي في إسطنبول بالجمهورية التركية يومي 14 و15 مارس 2016 ناقشت المجالات ذات الأولوية المحددة في البرنامج الخاص لآسيا الوسطى، ومسألة حشد الموارد، والطرائق المؤسسية والتشغيلية لتنفيذ المشاريع، وترتيبات الرصد والتقييم. وحضرت الورشة دول آسيا الوسطى الأعضاء في المنظمة، ومؤسسات المنظمة ومنظمات إقليمية ودولية ذات صلة.

67. ومن المتوقع إطلاق البرنامج الخاص لآسيا الوسطى في الاجتماع الحادي والأربعين لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية في جاكرتا بإندونيسيا من 17 إلى 19 مايو 2016، وإقراره في الاجتماع الرفيع المستوى لخطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للتعاون مع آسيا الوسطى والدورة الثالثة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية المزمع عقدها في أوزبكستان في أكتوبر 2016.

عاشراً: المساعدة الاقتصادية للدول الأعضاء في المنظمة والجماعات والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء:

68. انسجاماً مع أهداف تعزيز الشراكة، والمساعدة المتبادلة والتضامن فيما بين الدول الأعضاء، واصلت الدول الأعضاء ومؤسسات المنظمة تقديم المساعدة لبعض الدول الأعضاء والجماعات والمجتمعات المسلمة في البلدان غير الأعضاء. وتشمل هذه البلدان والجماعات بنين وغينيا وكوت ديفوار والقمر والصومال وشعب جامو وكشمير. وعلاوة على ذلك قدمت المشاريع التالية بهدف حشد التمويل من الدول الأعضاء:

- تجهيز مؤسسات التدريب التقني والمهني في 120 يوماً (حكومة بنين)
- إنشاء مكتب للتمويل الأصغر في ثلاثة أقاليم (حكومة بوركينا فاسو)
- بناء مركز للتدريب (جمهورية بوركينا فاسو)
- تطوير ريادة الأعمال لدى النساء في القمر (حكومة نيجيريا)
- بناء وتجهيز مرفق للتدريب المهني لفائدة الشباب الصومالي (حكومة الصومال)
- مشروع مشترك بين منظمة التعاون الإسلامي ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

69. وبالنظر لما سبق، فإن الدول الأعضاء مدعوة إلى تقديم معلومات للأمانة العامة حول المساعدة التي تقدمها كل منها للدول الأعضاء والجماعات والمجتمعات المسلمة في البلدان غير الأعضاء، وإلى النظر في إمكانية تقديم مساهمات عينية لتنفيذ المشاريع المشار إليها أعلاه.

البرنامج الماليزي لبناء قدرات لبلدان المنظمة:

70. ووفقاً للتقارير المقدمة إلى الدورة الحادية والثلاثين للكومسيك وإثر مشاورات مع ماليزيا، أعربت هذه الأخيرة عن رغبتها في تنفيذ المرحلة الموالية من برنامج القدرات للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وفي الوقت ذاته، أبلغت الأمانة العامة بأن السلطات ذات الصلة في ماليزيا تعمل على إعداد تقرير حالة تنفيذ المشاريع النموذجية الثلاثة التي أطلقت ضمن المرحلة الأولى من برنامج بناء القدرات في كل من موريتانيا وبنغلاديش وسيراليون.

حادي عشر: التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى:

71. واصلت الأمانة العامة خلال الفترة قيد المراجعة التواصل مع عدد من المنظمات الدولية من أجل توسيع نطاق الشراكة لتنفيذ قرارات المنظمة على النحو التالي:

التعاون بين الأمانة العامة للمنظمة ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

72. تم توقيع مذكرة تعاون بين إدارة الشؤون الاقتصادية في الأمانة العامة ومكتب الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب في مقر المنظمة في جدة بالمملكة العربية السعودية يوم 24 يناير 2016. وتم الاتفاق كذلك على إطار استراتيجي للتعاون بين المكتب وإدارة الشؤون الاقتصادية للفترة 2016-2018.

73. وبناءً على المذكرة، أنشئت آلية منتظمة التعاون الإسلامي بين الجانبين من أجل تنفيذ الإطار الاستراتيجي، والذي يتضمن مشاريع في مجال النقل عبر السكك الحديدية، والسياحة، وإعادة تأهيل القطن، وبناء القدرات، وتقديم المساعدة للصومال واليمن.

ثاني عشر: برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025:

74. أعربت القمة الإسلامية الثالثة عشرة التي عُقدت في اسطنبول بالجمهورية التركية يومي 14 و15 أبريل 2016 عن ارتياحها لاستكمال إعداد برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2015 بنجاح. ويقدم هذا البرنامج للأمة الإسلامية خطة استشرافية لتعزيز العمل الإسلامي المشترك في مجالات مختلفة. وجددت القمة التزامها بالعمل معاً من أجل غدٍ أفضل وتحسين رفاهية شعوب الأمة الإسلامية. وجددت القمة كذلك الالتزام بمعالجة النواقص التي سُجلت خلال العشرية السابقة وتقديم التحسينات الضرورية من أجل تنفيذ برنامج العمل الجديد (2016-2025) تنفيذاً فعالاً.

75. اعتمد مؤتمر القمة برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025 للعشرية المقبلة، ودعا الدول الأعضاء وأجهزة المنظمة ومؤسساتها والشركاء الدوليين وغيرهم من أصحاب الشأن إلى اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتنفيذه تنفيذاً فعالاً.

76. يتضمن برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025 سبعة عشر (17) مجالاً تحظى بالأولوية في ميادين من بينها الأمن والسلم، وفلسطين والقدس الشريف، والتخفيف من وطأة الفقر والعلوم والتكنولوجيا والابتكار والتعليم، والصحة، والبيئة وتغير المناخ

والاستدامة، والثقافة، والتناغم بين الأديان، والعمل الإنساني. ويشمل المكون الاقتصادي التخفيف من وطأة الفقر، والتجارة، والاستثمار والمالية، والزراعة والأمن الغذائي، والتشغيل، والبنى التحتية، والتصنيع، والنقل، والطاقة، والسياحة، وريادة الأعمال، وتنمية المشاريع الصغرى والمتوسطة. ولكل مجال من المجالات ذات الأولوية هذه غايات وإجراءات. وفيما يلي الغايات والإجراءات التي تم تحديدها في المجال الاقتصادي:

1. التخفيف من وطأة الفقر

الأهداف:

- تنفيذ أنظمة وتدابير حماية اجتماعية وطنية ملائمة للجميع وتحقيق تغطية واسعة للفقراء والشرائح الهشة بحلول عام 2025.
- تخفيض نطاق انتشار الفقر المدقع في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بمقدار الثلثين، علماً أن الفقر المدقع يُعرّف حالياً على أنه العيش على أقل من 1.25 دولار أمريكي يومياً؛
- التقليل بما لا يقل عن الثلث من نسبة السكان من جميع الأعمار الذين يعيشون في حالة الفقر بجميع أبعاده.
- كفالة حصول الرجال والنساء، خاصة الفقراء والشرائح الهشة منهم، على أنصبة منصفة من الموارد الاقتصادية وعلى الخدمات الأساسية والملكية والسيطرة على الأراضي وغير ذلك من أشكال الممتلكات والإرث والثروات الطبيعية والتكنولوجيا الحديثة الملائمة والخدمات المالية، بما فيها التمويل الأصغر.
- وضع أطر سياسات سليمة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، على أساس ملائم للفقراء، ووضع استراتيجيات تأخذ النوع (الجنس) بعين الاعتبار من أجل دعم التعجيل بالاستثمار في الأعمال الموجهة للقضاء على الفقر.

1. التجارة والاستثمار والتمويل

(1) التجارة والاستثمار بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي

الأهداف:

- تشجيع المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

- تعزيز وإقامة مناطق للتجارة الحرة ومناطق لتجهيز الصادرات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وتسهيل الاستثمارات البينية، بما في ذلك تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، في القطاعين العام والخاص.
- تعزيز الشراكة بين شركات القطاع العام والقطاع الخاص داخل بلدان المنظمة وفيما بينها.
- إنشاء شراكات بين القطاعات المنتجة في الدول الأعضاء من أجل تعزيز القدرة التنافسية لجهات الإنتاج والتصدير.
- زيادة الإنتاجية وقدرة المنتجات وتنافسيتها في الدول الأعضاء.
- زيادة حجم التجارة البينية في إطار منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 6% عما هي عليه سنة 2015.
- تنفيذ نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي وتشجيع الدول الأعضاء في المنظمة المنتمية إلى اتفاقيات تجارية إقليمية أخرى على الانضمام إلى نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي وتكثيف الجهود لضمان نجاحه.
- تنفيذ الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري بين الدول الأعضاء في المنظمة ومثيلاتها من الصكوك المتعددة الأطراف الخاصة بالتجارة والاستثمار تنفيذاً فعالاً.
- الاستمرار في تنفيذ استراتيجية الكومسيك لبناء عالم إسلامي مترابط في جميع قطاعاتها من أجل زيادة التجارة البينية والاستثمار في إطار منظمة التعاون الإسلامي بغية تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الأعضاء.

2) تنمية المالية الإسلامية

الأهداف:

- وضع نظام مالي إسلامي سليم ومُحكّم التنظيم وإنشاء مؤسسات حصيفة ذات صلة لضمان تطوير منظّم للمالية الإسلامية.
- تيسير تدفق الموارد المالية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات المحافظ فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛
- تطوير وترويج المنتجات المالية الإسلامية للنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

- تعزيز التعاون في مجال الصيرفة الإسلامية والمالية الإسلامية مثل التشريعات، واعتماد المعايير، وآليات الحوكمة الشرعية، وتطوير المنتجات.

2. الزراعة والأمن الغذائي

الأهداف:

- زيادة الإنتاجية الزراعية والربحية للنظم الزراعية بغية تحقيق استدامة الأمن الغذائي والتغذية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛
- تطوير نظم للإنتاج الغذائي تراعي التنوع الزراعي، والاقتصاد في استهلاك المياه، وكفاءة استخدام الأراضي؛
- تحسين الإطار السياسي والتنظيمي لضمان تطوير القطاع الزراعي والإنتاج الغذائي؛
- تشجيع الاستغلال الأمثل للأراضي وغيرها من الموارد الطبيعية في القطاع الزراعي والإنتاج الغذائي؛
- تشجيع ودعم الاستثمارات البيئية في القطاع الزراعي والإنتاج الغذائي؛
- تعزيز هياكل المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي لبلوغ أهدافها وتنسيق عمليات الأمن الغذائي فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة.

3. التشغيل والبنية التحتية والتصنيع:

(1) الصناعة

الأهداف:

- زيادة القدرة الإنتاجية والتصديرية المحلية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مع التركيز على القطاعات ذات القيمة المضافة في الزراعة والصناعات التحويلية والبحرية والخدمات؛
- الرفع من القيمة المضافة للصناعات القائمة على الموارد الطبيعية، مع إيلاء اهتمام خاص لإيجاد فرص العمل وتطوير العلوم والتكنولوجيا والابتكار.
- تطوير وتيسير الصناعة المراعية للبيئة والصناعات القائمة على الاقتصاد الأزرق.

(2) النقل**الأهداف:**

- تخفيض تكاليف التصدير والاستيراد وتحسين الخدمات من خلال تطوير ممرات النقل الملائمة والشبكات وذلك لزيادة القدرة التنافسية للدول الأعضاء.
- إنشاء ممرات آمنة ومتراصة للنقل المتعدد الوسائط، وشبكات بين الدول الأعضاء لتسهيل المبادلات التجارية والاجتماعية والثقافية بينها.

(3) الطاقة**الأهداف:**

- تعزيز قدرات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجالات إنتاج الطاقة وتجاريتها وتوزيعها، وذلك بهدف ضمان حصول الجميع على الطاقة؛
- ضمان حصول الجميع على الطاقة المستدامة والحديثة بأسعار معقولة وبشكل موثوق فيه.
- زيادة حصة توليد الكهرباء من خلال مصادر الطاقة البديلة والمتجددة.

(4) السياحة**الأهداف:**

- التعرف بالفرص والإمكانيات الاستثمارية التي تزخر بها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وإبراز أفضل الممارسات السائدة في بعض الدول الأعضاء في قطاع السياحة؛
- إقامة تحالفات بين المعنيين في مجال السياحة بهدف تعزيز التسويق السياحي المشترك وتعزيز جهود التعاون على مستوى المناطق الفرعية، على مستوى منطقة منظمة التعاون الإسلامي ككل؛
- تعزيز دور الشراكات بين القطاعين العام والخاص في توسيع وتطوير القدرات والأنشطة السياحية الحالية، وإنشاء مرافق جديدة تستجيب لمعايير الجودة والخدمة المناسبة، وذلك باستخدام أحدث التكنولوجيا.
- تعزيز المشاريع السياحية الإقليمية والبيئية في الدول الأعضاء لجذب الاستثمارات.
- تعزيز الوعي حول أهمية السياحة الإسلامية في الدول الأعضاء وخارجها

5) العمالة والتشغيل والحماية الاجتماعية

الأهداف:

- تشجيع تبادل المعلومات وأفضل الممارسات والاستراتيجيات والسياسات والتجارب في مجال السلامة والصحة المهنية، والعمالة والحماية الاجتماعية والهجرة، وذلك بهدف تعزيز ثقافة الوقاية والسيطرة على الأخطار المهنية؛
- تعزيز السلامة والحماية في العمل، ومنها توفير الظروف اللائقة للعمل، والأجور وأوقات العمل، والسلامة المهنية والصحية، وباقي العناصر الأساسية للعمل اللائق؛
- تحسين شفافية المعلومات المتعلقة بإحصاءات التشغيل وتشجيع برامج التدريب المهني؛

6) تنمية القدرة على إقامة المشاريع والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الأهداف:

- إنشاء قطاع خاص حيوي يعمل بشكل جيد لزيادة حجم الاستثمار والتجارة والنمو الاقتصادي والتصنيع والتحول الهيكلي.
- زيادة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ونموها الاقتصادي الشامل، وزيادة تنافسية هذه المؤسسات وحيويتها من خلال تسهيل وصولها إلى المعلومات والأسواق وتنمية الموارد البشرية والمهارات والتمويل والتكنولوجيا.
- تعزيز المؤسسات الصغرى والمتوسطة للنساء وتشجيعها.

77. قبل وضع الأهداف المحددة، حدد البرنامج بعض المبادئ الخاصة بتنفيذ برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025 بما يعكس تطلعات شعوب الدول الأعضاء، والتضامن الإسلامي، والشراكة والتعاون، والتملك والريادة القُطرية، واتباع نهج جماعي لتحديد الغايات وتنفيذ المشاريع، والحكم الرشيد، والتنسيق والتآزر الفاعلين. وسيتم تنفيذ الأهداف الواردة في البرنامج في انسجام مع اتفاقات المنظمة واستراتيجياتها وخطط عملها، بما فيها تلك التي تخص اللجان الدائمة، مثل لجنة القدس والكوميك والكومسيك والكومستيك، وغيرها من الوثائق الإطارية بين الدول الأعضاء.

ثالث عشر: خلاصة

78. فُتِح إطلاق المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي خلال السنة قيد الاستعراض، باعتبارها المنظمة الجديدة المتخصصة المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي ومقرها في أستانا في كازاخستان، أفقا

جديدا من أجل خلق تعاون بناء في إطار المنظمة في مجال الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي. وفي نفس السياق، من شأن اعتماد مشاريع سريعة الريح لتنفيذها بصورة فورية أن ينشط المشاريع البيئية في إطار المنظمة والهادفة إلى زيادة القدرة التنافسية، وتشغيل الشباب والنساء، وتطوير البنى التحتية في الدول الأعضاء في المنظمة. كما أن المضاعفة المتوقعة للأنشطة من أجل تعزيز التعاون بين المنظمة ودولها الأعضاء في منطقة آسيا الوسطى تحظى بنفس القدر من الأهمية، وهو ما من شأنه أن يعزز الاندماج الإقليمي ضمن المنظمة في إطار إنشاء مجتمع إسلامي مندمج بشكل كامل.

79. وعلاوة على ذلك، يؤدي الاحتفال السنوي بعاصمة السياحة الإسلامية تدريجيا إلى خلق وعي شعبي داخل المنظمة من شأنه أن يتعزز بالنمو التدريجي للسياحة الإسلامية. وفي هذا الصدد، ستسهم النشاطات المتنوعة التي نفذت خلال العام لتعميم منتجات المالية الإسلامية، وبصورة خاصة النتيجة المتوقعة لورشة العمل حول التمويل الإسلامي الأصغر المنعقدة في بوغور في إندونيسيا في مايو 2016، إسهاما كبيرا في تحقيق الأولوية الأساسية للمنظمة المتمثلة في القضاء على الفقر وتعزيز الاستثمار في إطار المنظمة.

80. ويسرنا في هذا الإطار أن نقر بالدعم المتنوع الذي قدمته الدول الأعضاء ويتعاونها سواء بانضمامها المبكر إلى مختلف الاتفاقيات المتعددة الأطراف للمنظمة أو التزاماتها بتمويل مشاريع المنظمة ذات الصلة. لكن من الضروري أن نؤكد أهمية زيادة تملك الدول الأعضاء الموقرة لمشاريع المنظمة وبرامجها المختلفة وتقديم ملاحظاتها عليها بصورة مبكرة. وفي نفس الوقت فإن مساهمات هذه المؤسسات المختلفة في تنفيذ قرارات المنظمة وبرامجها ومشاريعها تستحق الكثير من التقدير. ومن المتوقع أن يستمر هذا التعاون المثمر بخطوات كبيرة خلال الأعوام القادمة، بالنظر إلى النتائج الإيجابية التي حققتها آلية التنسيق الجديدة التي تضم الأمانة العامة ومؤسسات المنظمة المختلفة.

الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي،

إدارة الشؤون الاقتصادية،

18 أبريل 2016